IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563 x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
المجلد 6 ، العدد 2 ، كانون الاول 2025

موقف ابن مالك الأندلسيّ (ت672هـ) من التقعيد النحويّ (لغات القبائل العربيّة انموذجا)

م. د. فاتـــن فالـــح سليمـــان [1]

المستخلص

يعدّ ابن مالك الأندلسيّ نحويّ عصره وهو مع ذلك ليس من الذين عملوا على تقعيد النحو العربيّ، فعصر التقعيد النحويّ قد مضى قبله، ولا سيما أنه من نحويّ القرن السابع الهجري، وعلى الرغم من ذلك نجده يستعمل لغات القبائل العربيّة التي انتقاها من مصنفات اللغويين المتقدمين عليه، ولذلك تناولت في هذا البحث لغات القبائل العربية التي وردت في مصنّفات ابن مالك الأندلسي وكيفيّة وصفه للنحو من خلال تلك اللغات ، وكانت القبائل الأكثر ورودا في مصنفاته هي اللغة الحجازيّة واللغة التميميّة فضلا عن لغات أخرى لم يصرّح باسمها وإنما يذكرها بشكل عام في أثناء ذكره القاعدة النحويّة ؛لذلك جاء هذا البحث على مقدّمة ومجموعة من المطالب ثم الخاتمة وأبرز النتائج ثم ثبت بقائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحيّة: التقعيد، النحو، ابن مالك، لغات القبائل

انتساب الباحث
[1] الكليّة التربويّة المفتوحة – مركز واسط الدراسيّ، وزارة التربية، العراق، واسط، 52001

[1] fsoleman@uowasit.edu.iq

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : كانون الاول 2025

Ibn Malik al-Andalusi's (d. 672 AH) Position on Grammatical Standardization (The Dialects of Arab Tribes as a Model)

Lec. Dr. Faten Falah Suleiman Al-Nadawi [1]

Abstract

Ibn Malik al-Andalusi is considered a grammarian among the scholars of his time. However, he was not among those who worked on documenting Arabic grammar, as the era of grammatical standardization had passed by his time, especially since he was a grammarian from the 7th century AH. Nevertheless, we find him using the dialects of Arab tribes, which he selected from the works of linguists who preceded him. Therefore, this research addresses the dialects of Arab tribes mentioned in Ibn Malik al-Andalusi's works and how he described grammar through these dialects. The tribes frequently mentioned in his works are the Hijazi and Tamimi dialects, in addition to other dialects that he did not name specifically but mentioned in general with the grammatical rule. Hence, this research comes with an introduction, a set of sections, a conclusion highlighting the main findings, and a list of sources and references.

Keywords: Grammatical Standardization of Ibn Malik, Dialects of Tribes

Affiliation of Author
[1] Open Educational College - Wasit Study Center, Ministry of Education, Iraq, Wasit, 52001

[1] fsoleman@uowasit.edu.iq

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Dec. 2025

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على معلّمنا الأمين نبيّنا محمّد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين وبعد..

تعد مصنّفات ابن مالك الأندلسي من المصنّفات المهمّة التي وصلت إلينا، ودارت في شأنها كثير من الدراسات العراقيّة بشكل خاص والعربيّة بشكل عام، فهي مصنّفات مليئة بأقوال القدماء، والتعليلات والتفسيرات، ولغات العرب، وهنا تكمن أهمية تلك المصنّفات، والذي تبيّن لي في أثناء البحث أنّه لم يطلق أحكاما على تلك اللغات فكان أكثر عمله وصفيا يعينه على التنظير إلا أنّ ذلك لم يمنع أن أجد عنده بعض المصطلحات التي كان يطلقها على تلك اللغات هنا وهناك، لعلّ من أبرزها قوله: وهي لغة طائيّة، وهي لغة بني تميم، وأحيانا يستعمل بعض المصطلحات البديلة كقوله: وهي لغة القوم، وهي لغة قليلة ، وقد ينقد بعض اللغات كقوله في لغة حكاها سيبويه: وهي لغة ضعيفة حكاها سيبويه، أو يمدحها بقوله: وهي اللغة الجيّدة ، ومن أجل ذلك قسّمت البحث على مجموعة من المحاور متضمنا بعض الأمثلة التطبيقيّة مما ورد في مؤلفاته.

المحور الأوّل: إضافة كلا إلى الظاهر

أشار ابن مالك الأندلسيّ إلى أنّه إذا اضيف(كلا) إلى الاسم الظاهر فإنّها تعرب بالألف في كل الأحوال، وهي اللغة المشهورة فتقول مثلاً: (جاء كِلا أبويْك) و (رأيتُ كِلا أبويْك)، و(مررت بكلا أبويْك) إلا لغة حكاها الفرّاء منسوبة إلى قبيلة كنانة إذ يقولون في حالة الرفع: (جاء كلا أخويك) وفي حالة النصب (رأيتُ كِلَيْ أخويك)، وفي حالة الجر (مررتُ بِكِلَيْ أخويك)، فيجر (كِلَا) المثنى مع الظاهر [1]، ثم أشار إلى لغة بني الحارث بن كعب فإنهم يجرون المثنى وشبهه مجرى المقصور، فتثبت ألفه في النصب، والجر، والرفع ومنه قراءة من قرأ: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَان) [2]

ومثّل لذلك بقول الشاعر[3]:

وأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغاً لِنابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

الشاهد فيه: قوله (لناباه) حيث أجرى المثنى مجرى الاسم المقصور فجره بالكسرة مقدّره على الألف بدلا من الياء والأصل أن يقال لنابيه، وهذا دليل على أنّ بعض العرب يجعلون المثنى بالألف في جميع أحواله[4].

ثم ذكر أن ابن درستويه قد ذكر أنّ بني الهُجيم وبني العنبر يُوافقون بني الحارث في لزوم ألف المثنى، وخُرّج على تلك اللغة قوله صلى الله عليه وآله وسلّم (لا وتران في ليلة)، والشواهد الشعرية على هذهِ اللغة كثيره منها قول الشاعر[5]:

إنَّ أبَاهَا وأَبَا أباهَا قدْ بَلَغَا في المَجْدِ غايَتَاهَـــا

الشاهد فيه: قوله (أباها) الثالثة لأنّ الأولى والثانيّة يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة، فيكون نصبهما بالألف، أما الثالثة فهي في موضع الجر بالإضافة [6].

وقول الآخر[7]:

تزود منا بين أذناه ضربة دعته إلى هابي التراب عقيم

الشاهد فيه: قوله (أذناه) حيث جاءت أذناه هنا بالألف على الرغم من أنّها في موضع الخفض[8].

وقال الشاعر[9]:

واهاً لِسَلْمى، ثُمَّ واهاً واها
هِي المُني لو أننا نِلْنَاها
ياليتَ عَيْناها لنا وفاها

والشاهد فيه: قوله (عيناها) يروى بالألف، على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى الألف في الأحوال كلها، وهو بهذا اللفظ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف. ولو نصبه بالياء لصح شعرا ولغة، ولكنهم يروونه بالألف[10].

ويرى الأخفش أنها لغة كنانة، في حين ذهب غيره إلى أنّها لغة بطون من ربيعة وبني العنبر وبني الهجيم [11]. وذكرها أبو زيد الأنصاري في كتابه النوادر أنّ بني الحارث بن كعب يقلبون الياء الساكنة ألفاً إذا فتح ما قبلها، إذ يقولون: أخذت الدرهمان، واشتريت الثوبان، والسلام علاكم[12].

وذكرها الفرّاء أيضاً مع التمثيل لها نحو: إن هذان قالا ذاك، أمّا لغة بكر بن وائل فيقولون: رأيت هذان[13]. فهذه مجموعة من العلماء اتفقوا مع بني الحارث في هذه اللغة، في حين ذهب أبو العباس إلى إنكارها، ولا يجيز مثلها في كلام ولا شعر، وهو محجوج بنقل النحاة الثقات عن تلك القبائل العربيّة، ويعد أحسن تخريج لذلك في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ عند من قرأ هذان بالألف، إذ حملوه على هذه اللغة[14].

المحور الثاني: اسم الاشارة أولاء

أشار ابن مالك إلى أنّ أولاء تستعمل لجمع المذكر والمؤنث ثمّ بيّن اللغات في أولاء وهي[15]:

1- لغة أهل الحجاز وهي المد، وهي التي وردت في القرآن الكريم.
2- لغة بني تميم وهي القصر.

وقد اختلف رأي ابن مالك في شرح التسهيل إذ قال: " وقد حكى الفراء أن المد فى "أولاء وأولئك" لغة الحارثيين، وأن القصر فيهما لغة التميميين. وهذا هو المأخوذ به، لأن مستنده رواية، ومستند غيره رأي، والرواية أولى من الرأي "[16]. وقد أشار ابن عقيل إلى ما ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية مؤيدا لغة أهل الحجاز وحجته في ذلك أنّ التنزيل قد ورد بها [17].

وقد أصّل ابن يعيش لغة القصر قائلاً: " والقصرُ هو الأصل، ونظيرُه: (قُرَى)، و(بُرَى)، ولم يلتق في آخِره ساكنان، فيُكْسَرَ لالتقائهما، فبقي ساكنًا على ما يقتضيه القياسُ في كل مبني. ومَن مد، فإنه زاد ألفًا قبل اللام حيث أراد بناء الكلمة على المدّ، فاجتمع ألفان: الألفُ المبدلة من اللام، وألفُ المدّ، فوجب حذفُ أحدهما، أو تحريكه لالتقاء الساكنين، فلم يجز الحذفُ لئلا يزول المدّ"[18]. وعليه، فإذا كان القصر (أولا) هو الأصل فإن المد أقيس وهي اللغة المعتمدة في القرآن الكريم، فضلاً عن ذلك أنّ الممدود نحو (اولاء) لا تقترن به لام البعد، فلا يقال: أولاء لك انما تلحق المقصور فيقال: اولا لك، فبنو تميم لا يأتون باللام في المفرد وفي المثنى وفي الجمع، أمّا قبيلة بني قيس، وبني ربيعة، وبني أسد؛ فإنّهم يأتون باللام قال الشاعر:

أولئك قومي لم يكونوا أشابةً وهل يعظ الضلّيلَ إلا ألالكا

والشاهد في البيت قوله (ألالِك) باللام وهو شاهد على صحة الاستعمال[19].

المحور الثالث: دخول الباء الجارة على خبر (ما) النافية العاملة عمل ليس

تطرق ابن مالك إلى ما زعمه مجموعة من العلماء من أنّ دخول حرف الجر (الباء) على الخبر مخصوص بلغة الحجازيين. وقد رفض ابن مالك ما زعموه لوجوه متعددة[20]:

الوجه الأوّل: أنّ دخول الباء على الخبر كثير في شعر بني تميم ومنه قول الشاعر[21]:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسئٌ مَعْنٌ وَلا مُتَيَسّرُ

وهذا دليل على عدم اختصاص دخولها على لغة أهل الحجاز، وقد نقل سيبويه والفرّاء زيادة الباء بعد ما عن بني تميم فلا التفات إلى من منع ذلك وهو موجود في أشعارهم[22].

الوجه الثاني: دخول الباء في نحو: لم أكن بقاعد، وعدم دخولها في نحو: كنت قاعدًا، وهذا يعني أنّ الباء دخلت على الخبر بعد (ما)؛ لأنّه منفيّ، لا لأنّه خبر منصوب وإذا ثبت كون المسوّغ لدخولها النفي، فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل.

الوجه الثالث: أن الباء المذكورة ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ(إنْ) وقد استشهد بقول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِفٍ قُوَاه

والشاهد فيه: قوله (بواه) فأبو مالك مبتدأ، ولا عمل لما فيه؛ لكونه قد جاء مسبوقاً بـ(إن) الزائدة بعد ما، وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ وهو قوله (بواه) فدلّ ذلك على أنّ كون ما عامله أو حجازيّة ليس بشرط لدخول الباء على خبرها[23].

فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد إنْ لكونه منفيًّا، كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود (إنْ)[24].

الوجه الرابع: دخولها على الخبر المرفوع بعد هل، كقول الشاعر[25]:

تَقُولُ إذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَ أَقْرَدَتْ أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ.

الشاهد فيه: قوله (أخو عيش ... بدائم) فقد زاد الباء حرف الجر الزائد على خبر (أخو) وهو (بدائم)[26].

الوجه الخامس: دخولها على الخبر المرفوع بعد لكن كقول الشاعر[27]:

ولكنَّ أَجْراً لَوْ فَعَلْتِ بِهَيّنٍ وَهَل يُنكَرُ المَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالأَجْرُ

الشاهد فيه: قوله (بهيّن) حيث دخلت الباء الزائدة على خبر (لكن) (بهيّن) وذلك لشبه (لكن) بالفعل، ومع ذلك فقد قيل إنّه شاذ[28].

الوجه السادس: دخولها بعد إنّ كقول الشاعر[29]:

فإنَّ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِهَا فَإِنَّكَ – ممَّا أَحْدَثَتْ – بِالمُجَرِّبِ

الشاهد فيه: قوله (فإن ... بالمجرب) حيث دخلت الباء الزائدة على خبر إن وهو بالمجرب[30].

الوجه السابع: بعد أَنّ المفتوحة كقوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى**﴾[31].

الشاهد في الآية الكريمة: قوله (أنّ الله ... بخلقهن بقادر) حيث دخلت الباء الزائدة على خبر أنّ المفتوحة.

المحور الرابع: اسقاط خبر لا التي تفيد الجنس

أشار ابن مالك في باب (لا العاملة عمل إنّ): إلى حذف خبر لا النافية للجنسِ اذا كان معلوما فكثير حذفه عند الحجازيين، ويلتزم حذفه عند التميميين فإن لم يدلّ دليل على الحذف لم يجز حذفه عند جميع العرب فمن حذفه لكونه لَا يُجهل قولهم: لا إله إلا الله، ولا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار [32].

ثمّ زاد قوله: " وَمِنَ الوَاجِبِ الثُّبُوتِ لِعَدمِ العِلْمِ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿**لا رَيْبَ فِيه**﴾. وقوله تعالى: ﴿**لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوب**﴾. وقوله: ﴿**يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لا مُقَامَ لَكُمْ**﴾. وقول النبي -عليه السلام: (لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ الله) . و (لَا إلهَ غَيْرُكَ) "[33].

ثم نقل قول الزمخشريّ والجزولي ومفاده أَنّ بني تميم يحذفون خبر (لَا) النافية للجنس مطلقًا -على سبيل اللّزوم. وأنّ َبني تميم لا يثبتونه فِي كلامهم أَصلًا. أمّا الجزوليّ فقد وضع شرطا للخبر وهو كونه ظرفاً [34]. وقد رفض ابن مالك ما قالاه مستعينا برأي الشلوبين إذ قال: " وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ مَا قَالَاهُ؛ لِأَنَّ حَذْفَ خَبرِ لَا دَلِيلَ عَلَيهِ يَلْزمُ مِنْه عَدَمُ الفَائِدة. وَالعرَبُ مُجْمِعُونَ عَلَى تَركِ التَّكلُّم بِمَا لَا فَائِدةَ فِيه. قَالَ الشَّلَوْبين: (يَنْبَغِي أَنْ يكونَ خِلَافُ أَهْلِ الحجازِ وَبَنِي تَمِيم فِيمَا هِوَ جَوَابٌ لِقَوْل قَائل. كَقَولِكَ -لِمِنْ قَالَ: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ أَفْضَل مِنْ زَيْد)؟ - لَا رَجُلَ. وَأَمَّا إِذَا لم يكُنْ جَوَابًا فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْذَفَ الخبرُ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ). وَأَنكَرَ عَلَى الجَزُوليّ اسْتِثْنَاء الظَّرف "[35]. والذي يرجع الى بيت الالفية الخاص بذلك يجد أنّ ابن مالك لم يقل وجب في هذا الباب اسقاط الخبر وإنّما قال شاع في هذا الباب وهذا يعني أنّه يأخذ بمذهب الحجازيين، ومن الاستعمالات المعاصرة لذلك قولنا: العراق بلد الحضارات والجواب: لاشك فحذف الخبر والتقدير: لا شك في ذلك.

المحور الخامس: الخلاف في (ال التعريف)

أشار ابن مالك في باب (لحاق الألف واللام) إلى الخلاف النحوي في (ال التعريف) وأنواعها إذ قال: "اللَّامُ وَحْدَها المُعَرَّفَةُ، خلافاً للخليل، وإبدالُها ميماً لُغةٌ يمانيَّةٌ، وهي جنسيَّةٌ، وعهديَّةٌ، فالجنسيَّةُ: أمَّا للشمولِ، وهي التي (يَصُحُّ) الاستثناءُ من مصحُوبِها، وإمَّا لتعيينِ الحقيقةِ، وهي التي تصْحَبُ فاعِلَ نِعْمَ، وصِفَةَ اسمِ الإشارة. والعهديَّةُ: هي التي عُهِدَ مصحُوبُهَا بِذِكْرٍ أو عِلْمٍ، وقد تُزادُ هذهِ اللامُ وتنوبُ عن مضمرٍ، وتفيدُ التعظيمَ على رأي "[36].

ويقال لإبدال اللام ميما إنّها طمطمانية حمير، وهي في الحقيقة تعود إلى مملكة حمير القديمة، وهي من الخصائص اللغويّة العربيّة الجنوبيّة التي انتقلت إلى العربيّة إذ يقولون: (طاب امهواء)، أي: طاب الهواء[37].

وشبّهها البغداديّ بلغة العجم قائلا:" والطُّمطمانيّة بضم الطائيين: أنْ يكون الكلام مشابهاً لكلام العجم، يقال: رجل طِمْطِمٌ بكسر الطائيين، أي: في لسانه عُجمة لا يفصح. والطُّمطمانيُّ مثله. وحِمْير أبو قبيلتهِ، وهو حِمْير بن سبأ بن يشجُب بن يَعرُبَ بن قحطان. ومنهم كانت الملوك الأُوَل"[38].

وعدّها ابن جني في (باب إبدال الميم)، لغة شاذة، ولا يسوّغ القياس عليها، إذ قال:" وأما إبدالها من اللام، فيُروى أن النمر بن تولب قال: سمعت رسول الله(ﷺ) يقول:(ليس من امبرّ امصيامُ في امسفر...فأبدل لام المعرفة ميما... ويقال إنّ النمر لم يروِ عن النبي (ﷺ) غير هذا الحديث، إلا أنه شاذ لا يسوّغ القياس عليه "[39]، وقد نقل ابن مالك هذه اللغة دون التعليق عليها والذي يبدو أن هذا الإبدال فيه نظر عند القدماء، ولا يجوّزون القياس عليه، ولا يجوز اتّباعه إلا إذا ورد مسموعا عنهم، وفي الحقيقة أنّ إبدال اللام ميماً في أل التعريف لهجة عربيّة قديمة أيّدها الشعر العربيّ منها قول الشاعر[40]:

ذَاك خليلي وَذُو يواصلني يَرْمِي ورائي بامسهم وامسلمه

أي: يرمي ورائي بالسهم والسلمة، والتفسير الصوتي لهذا الإبدال هو أنّ اللام والميم من فصيلة واحدة هي فصيلة الأصوات المتوسطة وهي الراء واللام والميم والنون، التي يبدل بعضها من بعض كثيرا في اللغات الساميّة، ولمّا كان الرسول قد تكلّم بها فلا ينبغي لنل جعلها لغة شاذة[41].

المحور السادس: استعمال (غير) للاستثناء

يرى ابن مالك أنّ غير اسم ملازم للإضافة، ولكن العرب قد أوقعته موقع (إلّا) فاستثنت به. ويقول في ذلك: " وَلَمْ يكنْ بُدُّ مِنْ جَرِّ ما اسْتَثْنَتْهُ لِلإضَافَةِ، وَأُعْرِبَ هُوَ بِمَا أُعْرِبَ الاسمُ الواقعُ بَعْدَ (إِلَّا) عَلَى مَا مَضَى مِنَ التَّفْصِيل. فَتَقُولُ: (قَامُوا غَيْرَ زَيْد) و(مَا سَارُوا غَيرَ عَمْرٍو، وغيرَ عمرو) و(جَاءَ غَيْرَ مُحَمَّدٍ القَوْمُ). وَ(مَا بِهَا إِنْسَانٌ غيرَ وَتِدٍ) عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ- وَغَيْرُ وَتِدٍ) -عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيم- كَمَا تَقُولُ: (قَامُوا إِلَّا زَيْداً) و: (مَا سَارُوا إِلَّا عَمْراً وَإِلَّا عَمْرٌو) وَ: (جَاءَ إِلَّا مُحَمَّداً القَوْمُ). و: (مَا بِهَا إِنْسَانٌ إِلَّا وَتِداً، وَإِلَّا وَتِدٌ). تُعْرِبُ (غَيْر) بإعْرَابِ الاسم الوَاقعِ بَعْدَ (إلّا). وَيَجُوزُ في تابِعِ مَا اسْتُثْنِي بِـ(غَيْر): الجَرُّ عَلَى اللَّفظِ، وَغَيْرُ الجَرّ بِحَسَبِ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّ لَوْ وَقَعَ بَعْدَ (إِلَّا). فَمُرَاعَاةِ اللَّفْظِ ظَاهِرَةٌ. وَمُرَاعَاةِ المَحَلّ عَلَى تَقْدِير (إِلَّا) كَقَولِكَ: (قَامُوا غَيرَ زَيْدٍ وَعَمْراً) و(مَا قَامَ غَيرُ زَيْدٍ وَعَمْرٌو) لِأَنّ المعْنَى: (قَامُوا إِلَّا زَيْداً وَعَمْراً) وَ(مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ وَعَمْرٌو). وَعَلى ذلِكَ فَقِسْ - واللهُ أَعْلَم – "[42].

المحور السابع: هلُّم فعل أم اسم فعل ؟

تحدّث ابن مالك في باب أسماء الأفعال والأصوات عن هلمّ، وذكر أنّها اسم فعل على لغة الحجازيين، وفعل على لغة بني تميم، معللاً ذلك بأنّ الحجازيّين لا يظهرون فاعلها لا في تأنيث ولافي تثنية ولا في جمع، وبنو تميم يظهرونه فيقولون مثلا: هلمي، وهلما، وهلموا، وهلممن، ويؤكدّونه بالنون نحو: هلمن[43]. واستدلّ على ذلك بقول سيبويه ومفاده دخول النون الخفيفة والنون الثقيلة على هلمّ في لغة بني تميم؛ لأنّها عندهم بمنزلة ردّ، وردّا، وردّي، وارددن، كما تقول: هلمّ، وهلمّا، وهلمّي، وهلممن[44]. ولم يرجّح في هذا الموضع لغة على أخرى وهو ما ذهب إليه سيبويه أيضاً بحسب النص الذي أورده ابن مالك عنه، وفي موضع آخر ألحقها بـ(هات وتعال) في الفعلية مؤيّدًا لغة بني تميم، ومشيرا إلى أنّ بعض النحويّين توهّموا فعدّوها من أسماء الأفعال، والأصل أنّها ليسا منها ؛ لأنهما فعلان غير متصرّفين، لاتّصال ضمير الرفع بهما، وقد أشار إلى أنّ حكم هلم عند بني تميم مثل ذلك، فهم يقولون: هلمّ، وهلمّي، وهلمّا، وهلمّوا، وهلممن، فهي عندهم فعل لا اسم فعل، ويدل على ذلك أنّهم يؤكدّونها بالنون نحو: هلمن [45].

ويبدو أنّ ابن مالك قد فاته قول سيبويه الذي تحدّث فيه عن أسماء الأفعال التي لا تدخلها نون التوكيد، نحو: إيْهٍ و صَهْ، إذ ذكر معها استعمال (هَلُمّ) في اللغة الحجازيّة بصيغة واحدة وإن اختلف العدد أو الجنس أي أنّهم استعملوها للواحد، والاثنين، والجميع، والذكر، والأنثى سواء[46]. إلّا انّه ذكر في موضع آخر حُكم سيبويه بفعلية هلمّ على لغة تميم لقولهم: هلمّي، وهلمّا، وهلممن. وحكمه باسميتها على لغة الحجازيين؛ لأنّهم يلزمونها التجريد، كلزومه عند الجميع في وراك وأخواتها[47].

وفي ذلك اختار ابن جني لغة الحجازيّين على لغة التميميّين واصفا إيّاها بأنّها أعلى اللغتين وبها نزل القرآن الكريم، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: **﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾**[48]. وإلى ذلك ذهب

ابن يعيش ذاكرًا أنّه القياس، وبه ورد التنزيل وتعليل ذلك عنده أنه اسم والأسماء لا يتصل بها الضمير المرفوع، وإنّما ذلك للأفعال، واستدلّ على خروجه عندهم من حكم الأفعال مخالفتهم مجراه في لغتهم – أي الحجازية – لأنّهم يقولون للواحد: الْمُمْ باظهار التضعيف نحو: اردد واشدد فلما ركبوه مع غيره وسمّوا به خرج عن حكم الفعل فلم تظهر فيه علامة تثنيه ولا جمع[49].

ووصف ابن الحاجب لغة تميم بأنّها ليست بالفصيحة [50]. ويبدو أنّ هذا الحكم امتداد لنظرة النحويين للغة قريش بأنها الأفصح والأجود [51]. و حكم ابن جني وقول ابن يعيش صحيحان؛ لأنّ اسماء الأفعال الأكثر فيها عدم تصرفها مع الضمائر، فاقتران مجيئها بالقرآن الكريم مع تقديم سيبويه لها – إذ من عادته تقديم اللغة الأكثر شيوعاً – بالقياس يجعلها اللغة العليا والأجود، أمّا حكم ابن الحاجب فمجانب للصواب، لأنّ سيبويه نفسه لم يقل ذلك[52].

أمّا تأصيل هَلُمّ؛ فيرى الخليل بن أحمد أنّها (لم) لحقتها هاء التنبيه في اللغتين، وذهبت ألف الوصل لكثرة الاستعمال في كلامهم[53]. وقد فصّل العكبري في تأصيلها ناقلا رأي البصريّين بأنّها ها الممم، بمعنى: اقصد، ثم حصل الإدغام في الميم مع تحرك اللام والاستغناء عن همزة الوصل فلم يبق سوى لم وحذفت الف الهاء التي للتنبيه وعلّة ذلك عنده أنّ اللام في لم في تقدير الساكنة إذا كانت حركتها عارضة ولحق حرف التنبيه[54]. وقال أبو حيان: " قال الزمخشري : وهلموا إلينا، أي قربوا أنفسكم إلينا، قال: وهو صوت سمي به فعل متعدٍّ مثل: احضر وأقرب. انتهى .والذي عليه النحويون أن هلمّ ليس صوتا، وإنما هو مركب مختلف في أصل تركيبه؛ فقيل: هو مركب من ها التي للتنبيه ولم، وهو مذهب البصريين. وقيل: من هل وأم"[55]. وذهب الفرّاء إلى أنّها (هل) زادوا عليها (أم) بمعنى: أقصد[56]. والصواب عنده أن يقال: هَلُمَّنّ لأنّ ضمير الجماعة (النون) لا توجد إلا وقبلها ساكن فزادوا نونا ثانية قبلها ليقع السكون عليها وتسلم فتحة الميم في (هلم)، فتكون وقاية لها من السكون[57].

وقد ردَّ العكبري مذهب الفرّاء بقوله: " وهذا بعيد؛ لأَن لفظه أمر، و(هل) إن كانت استفهاما فلا معنى لدخوله على الأمر، وإن كانت بمعنى (قد) فلا تدخل على الأمر، وإن كانت (هل) اسماً للزجر فتلك مبنية على الفتح، ثم لا معنى لها هاهنا "[58].

المحور الثامن: (إلى) بمعنى (مع)

ذكر ابن مالك معاني (إلى)، ونبّه على أنها تكون بمعنى (مع)[59] واستدّل على ذلك بقوله تعالى: **﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾**[60] و **﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾**[61]، ثم نقل الوجه الحسن عند الفرّاء في تعليقه على قول المفسرين ومفاده أنّ معنى: مَنْ أَنْصاري إِلَى اللَّهِ هو: من أنصاري مع اللَّه، وجواز ذلك عنده بشرط ضم الشيء إلى الشيء واستدلّ على ذلك بقول العرب: (إن الذّوْد إلى الذود إبل) والمعنى: إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلا، أمّا إذا كان الشيء مع الشيء؛ فلا تصلح أن تكون إلى بمعنى مع، إذ تقول : جاء محمّد ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا: جاء محمّد وإليه مال كثير[62]. وقد أيدّ ابن مالك مجيئها بمعنى (مع) في معرض قول الشاعر[63]:

بدى الحبُ جسْمي ليلةً بعد ليلةٍ ويوماً إلى يوم وشهرا إلى شهر

وقول الشاعر[64]:

ولقد لهوتُ إلى كواعبَ كالدُّمَى بيض الوجوه حديثُهُنَّ رَخيمُ

وقول الشاعر[65]:

وإن امرأ قد عاش تسعينَ حِجّة إلى مئةٍ لم يَسْأمِ العيشَ جاهلُ

وقول الشاعر[66]:

فلم أرَ عُذْرا بعدَ عشرينَ حِجّةً

مضتْ لي وعشرٌ قد مضْيينَ إلى عَشْرِ

وقد ردَّ الزجاج كونها بمعنى (مع) وذكر أنّ هذا القول ليس بشيء معلّلاً إيّاها بتقارب الحروف من حيث الفائدة، وقد يظنها ضعيف العلم باللغة أنّ معناهما واحد[67]، وكذا فعل العكبري مضيفاً أنّه لا قياس يعضّده، والقول إنّها بمعنى مع غير صحيح، بل إنّها لا تصلح أن تكون بمعناها وإنّها في موضع الحال متعلقة بمحذوف تقديره: من أنصاري مضافا إلى الله أو يا أنصار الله [68]. وذهب مذهبهم الهمذاني بقوله: " وليس بالمتين إخراجُ الحرف عمّا وضِعَ له مع وجود المنْدُوحةِ عنه "[69]. في حين وصفه الثعالبي بالعُجْمَة[70] وذهب الفارسيّ إلى أنّها بمعنى اللام، وهما متعاقبان وتقدير الآية: من أنصاري لله[71]؟ كقوله تعالى: **﴿يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾**[72]، وقد حلّل ابن جنّي قول المفسرين بأنّه لا يُعرف في كلام العرب إلى بمعنى مع، فلا تقول: سرت إلى محمّد، والتقدير: سرت مع محمّد، وبيّن السبب في جواز ذلك في هذا الموضع بقوله: لأنّ النبي إذا كان له أنصار فقد انضمّوا في نصرته إلى الله، فكأنّه قال: من أنصاري منضمّين إلى الله؛ كما تقول: زيد إلى خير وإلى دعة وستر، أي آوٍ إلى هذه الأشياء ومنضم إليها. فإذا انضمّ إلى الله فهو معه لا محالة. فعلى هذا فسّر المفسّرون هذا الموضع[73]. والحقيقة هناك عدة أقول في تقدير ذلك:

1- قيل: التقدير: من أنصاري إلى أن أبيّن أمر الله، وإلى أن أظهر دينه، ويكون (إلى) هاهنا غاية، كأنّه أراد: من يثبت على نصرتي إلى أن تتم دعوتي، ويظهر أمرُ الله؟[74].

2- قيل: المعنى: من أنصاري فيما يكون قربة إلى الله ووسيلة إليه؟[75].

3- قيل: (إلى) بمعنى (في) تقديره: من أنصاري في سبيل الله؟ قاله الحسنُ[76].

المحور التاسع: استعمال الضمير أنا وتأصيله

اختلفت لغات العرب في استعمال الضمير (أنا)، وتعدّدت صور نطقهم لبنيته، وقد نقل ابن مالك الأندلسيّ هذا الاختلاف والتعدّد، على النحو الآتي:

1- الرأي الأوّل: وهو رأي الأكثرين بأنّ ألف (نا) زائدة للوقف وحجّتهم في ذلك أنّ (الهاء) تعاقبها كقول بعضهم: هذا فزدى أنه.

2- الرأي الثاني: أنّه (أنا) بثبوت الألف وقفًا ووصلًا، وقد أصّل ابن مالك الرأي الثاني مشيراً إلى أنّه لغة بني تميم [77].

ولم يبيّن ابن مالك من هم الأكثرون، ولكنه استدلّ على صحة لغة بني تميم وأصلها بقراءة نافع، فقد قرأ قبل همزة قطع (كأنا أحيي)[78]، و(إن ترن أنا أقل)[79]، وقراءة ابن عامر في قوله تعالى: (لكنا هو الله ربي)[80] والأصل: لكن أنا، ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون، وأدغمت النون في النون[81]، وحرص ابن مالك على توضيح ما ورد بما يأتي[82]:

1- أنّ نون الضم (أنا) مفتوحة في لغة من لفظ بها دون ألف وجعل الفتحة دليلاً عليها وشبّهها بحذف ألف (أمّا) في الاستفتاح كقولهم: أمَ والله.

2- لو كان الضمير (أنا) في أصله من همزة ونون فقط لكانت النون ساكنة كقولهم: منْ، وعنْ، وأنْ، ولنْ، " ولو حرك على سبيل الشذوذ لم يعبأ بحركته حيث يلزم صونها في الوقف بزيادة ألف أو هاء سكت، فإذا قيل: إن الألف أصل وحذفها عارض، وأبقيت الفتحة دليلا عليها، سلم من مخالفة النظير وتكلّف التقدير، لكون (أنا) في تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلا مُذَكِّرا بِرَدِّ ما يوقف عليه، نظير (أما) حين قيل: أمَ والله، ونظير (ما) الاستفهامية إذا حذف ألفها في الجر فقيل: لِمَ فعلت؟ "[83].

أمّا أصل الضمير (أنا) عند البصريّين هو الهمزة والنون (أنَ) والألف الأخيرة زائدة جيء بها لبيان فتحة النون، وكتب الضمير بالألف خوفاً من التباسه بـ(أنْ الحرفية) وفي ذلك قال سيبويه: " وقد استعملوا في شيء من هذا الألف في الوقف... ومن ذلك قولهم: أنا، فإذا وصل قال: أنَ أقول ذاك ولا يكون في الوقف في (أنا) إلا الألف "[84]، أمّا الكوفيّون؛ فذهبوا إلى أنّ الضمير (أنا) بنفسه وهذا ما نجده في كلام الفرّاء عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ **لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي** ﴾[85]، قال: " معناهُ: لكن أنا هُوَ الله ربي، تُرك همزة الألف من (أنا) وكثر بِهَا الكلام، فأدغمت النون من (أنا) مع النون من (لكن) ومن العرب من يقول: أنا قلت ذاك، بِتمام الألف فقرئت (لكنّا) عَلَى تِلْكَ اللغة وأثبتوا الألف فِي اللغتين فِي المصحف "[86].

وقد أحتجّ الكوفيّون بقول الشاعر:

أنا سَيْفُ الْعَشيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْداً قَدْ تَذَرَّيتُ السَّنَامَا

وقول الشاعر:

أنا أبُو النَّجْمِ إذا ابْتَلَّ العُذُرْ

بإثبات الألف في الوصل. وهذا موافق لما ذهب إليه ابن مالك عندما أيّد لغة تميم، وممّا يقوّي مذهب ابن مالك أنّ القراءة التي استدلّ بها والمنسوبة إلى ابن عامر أحتجّ بها الفرّاء. وقد حكى ابن جني عن قطرب الأشكال المختلفة للضمير أنا وهي: أنَ، وأنا، وآنَ، أنْ، وأنَه[87]، إلا أنّ هذا التنوع لم يكن قاصرا على اللغة العربية بل نجده ظاهرة قديمة في اللغات الساميّة على النحو الآتي[88]:

1. الحبشيّة وقد عرفته بأشكال متباينة نحو: àna بالفتحة القصيرة، وهو الشكل المكافئ لـ(أنَ)، و ànè بالمد بعد الهمزة وهو المد الذي نلاحظه في (آنَ) في العربيّة.
2. الآراميّة القديمة وقد جاء فيها بالهمزة والنون والهاء ’nh.
3. السبئيّة وقد جاء فيها بالهمزة والنون ’n.
4. الآراميّة الأنجيليّة بمد الحركة بعد النونanā’.
5. السريانيّة ’enā.
6. العبريّة ’ano + k̲ī = ,anōk̲ī.

المحور العاشر: حركة هاء الغائب

بيّن ابن مالك أنّ لغة الحجازيّين في هاء الغائب الضم مطلقا، إذ فيقولون: ضربهُ، و بهُ، و إليهُ [89]. ثمّ بيّن أنّ لغة غيرهم الكسر بعد الكسرة أو الياء الساكنة إتباعًا، وبلغة غيرهم قرأ القرّاء إلا حَفْصاً في ﴿**وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ**﴾ و ﴿**بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ**﴾ وحمزة في ﴿**لِأَهْلِهِ امْكُثُوا**﴾ في الموضعين، فإنهما قرءا بالضم على لغة الحجازيّين[90]. ثمّ ذكر ترجيح سيبويه للإشباع إذا لم يكن الساكن حرف لين، وردّ المبرّد عليه، وتعضيد السماع الشائع له[91]. وقد وهم ابن مالك في تأصيله فقد شارك أهل الحجاز قبائل أخرى غيرهم، فقد ذكر الفرّاء أنّ قريشا، وأهل الحجاز والقبائل المجاورة

لهم من فصحاء اليمن يضمّون الهاء، وأهل نجد من بني أسد وقيس وتميم يكسرونها نحو :عليه وعليهما وعليهم[92]. والراجح أنّ هذه الهاء إذا لم يتّصل بها ضمير آخر نحو يعطيهوه ولم يعطوه فإنها تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة نحو: أعطه ويرميه [93]. أمّا إذا جاء قبلها ساكنا غير الياء؛ فتضم على الأصل، نحو: منهُ، وهذا يشمل التثنية والجمع، نحو :منهما وعنهما، ومنهم وعنهم، ومنهن وعنهن، وبنو تغلب يقولون :منهم بكسر الهاء، وقال الفراء :هي لغة مرفوضة [94].

والذي يدّل عليه السماع هو ما ذكره سيبويه وذهب إليه، قال سيبويه واختصرناه بلفظة: إذا كان قبل الهاء حرف لينٍ فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن، وذلك: عليه يا فتى ورأيت أباه قبل، وهذا أبوه كما ترى، فأن لم يكن قبل الهاء المذكر حرف لين اثبتوا الياء والواو في الوصل[95].

المحور الحادي عشر: إجراء القول مجرى الظن

أشار ابن مالك إلى اختلاف العرب في إجراء القول مجرى الظن على لغتين إذ قال: " وبنو سليم يجرون القول وفروعه مُجرى الظنَ وفروعه في نصب المبتدأ والخبر، وفتح أنّ الواقعة بعده "[96].

واستشهد على هذه اللغة بقول الشاعر[97]:

قالت وكنتُ رجلا فطينا هذا لعمر الله إسرائينا

الشاهد فيه: قوله (قالت ... هذا إسرائينا) حيث أعمل قال عمل ظن فنصب به مفعولين أولهما اسم الإشارة ذا وثانيهما إسرائينا[98].

واستدلّ على فتح (أن) بعد القول[99]:

إذا قُلتُ أنّي آيِبٌ أهلَ بَلدَةٍ وَضَعتُ بِها عَنهُ الوَلِيَّةَ بِالهَجر

الشاهد فيه: قوله (إذا قلت أنّي) حيث فتح همزة أنّ؛ لأنّ قلت بمعنى: ظننت، وهي لغة سليم، فإنّهم يجرون القول مجرى الظن مطلقاً[100].

ثمّ بيّن أنّ غير (سليم) يشترطون في إجراء القول مجرى الظن، عدة شروط، وهي:

- أنْ يكون الفعل مضارعاً.
- أن يكون الفعل مسنداً إلى تاء المخاطب.
- أن يقصد به الحال.
- أن يسبق الفعل (الاستفهام) ولا يوجد فاصل بينهما غير الظرف أو الجار والمجرور أومعمول الفعل.

كقول الشاعر[101]:

متى تقولُ القُلُصَ الرَّوَاسِما يَحْمِلن أم قاسم وقاسما

الشاهد فيه: قوله (تقول القلص يحملن) حيث أجرى تقول مجرى تظن فنصب به مفعولين، الأول القلص، والثاني جملة يحملن وذلك لإستيفائه الشروط[102].

وقول الشاعر[103]:

على مَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتِقِي إذا أَنا لَم أَطْعُنْ إذا الخيلُ كَرَّت

الشاهد فيه: استعمل قال بمعنى: ظن ونصب الرمح[104].

وقد بيّن بطلان الالحاق والرجوع الى الحكاية عند انفصال الاستفهام بـ(أنت) ونحوه، نحو: أ أنت تقول: زيدٌ منطلق؟ فلو كان الفصل بـ(ظرف) أو (جار ومجرور) لم يبطل الالحاق كقول الشاعر[105]:

أبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا

الشاهد فيه: قوله (أبعد تقول الدار جامعة) حيث أعمل تقول عمل تظن وهو مضارع مبدوء بالتاء الدالة على الخطاب ومسبوق بهمزة الاستفهام وقد فصل بينه وبين هذه الهمزة بالظرف المتعلق بتقول([106]).

وكذا الفصل بأحد المفعولين مغتفر أيضاً كقول الشاعر[107]:

أ جُهَالاً تقولُ بني لُؤَيّ لعَمْرك أبيك أم متجاهلينا

ثمّ انتهى إلى أن الحكاية جائزة مع استيفاء شروط الإلحاق؛ لأنّها الأصل ولذلك ينشد بيت عمرو بن معد يكرب السابق بنصب الرمح ورفعه، فمن نصب فعلى الالحاق ومن رفع فعلى الحكاية[108].

وقد أشار سيبويه إلى تلك اللغة بقوله: " وزعم أبو الخطّاب وسألتُه عنه غير مرّة أنّ ناسا من العرب يُوثَق بعربيّتهم وهم بنو سُلَيْمٍ يجعلون بابَ قلتُ أجْمَعَ مثلَ ظننتُ "[109]. وعلّق الزجاج عليه قائلاً: " فهذه لغة لا يجوز أن يُوجَد شيءٌ مِنْهَا في كتاب الله عزَّ وجلَّ، ولا يجوز قال أنه يقول إنها، لا يجوز إلا الكسر "[110]، ووصفها أبو العلاء المعرّي بأنها لغة رديئة[111]. وقد أنكر الدكتور أحمد السامرائي وجود هذه اللغة؛ لفقدان الشواهد الدّالة على وجودها، وقوله هذا مردود، فعلى لغتهم جاء قول امرئ القيس[112]:

إذا ما جَرَى شَأْوَينِ وَابْتَلّ عِطفُهُ تَقولُ: هزِيزُ الرّيحِ مَرّتْ بأثْأبِ

فقد أجرى القول مجرى الظن من غير أن يتقدّم عليه استفهام، وذلك بنصب (هزيز) على أنّه مفعول أوّل لتقول، وجملة (مرّت بأثأبِ) في محل نصب مفعول ثاني، بل وقد ورد إجراء الماضي المسند إلى تاء المتكلم مجرى الظن في شعر الحطيئة واصفاً جملاً[113]:

إذا قُلتُ إنّي آيبٌ أهْلَ بَلْدَةٍ وَضَعْتُ بها عَنْه الوَلِيّةَ بالهَجْرِ

فقد فتح همزة (أني)، ولو لم تكن (قلت) بمعنى ظننت لوجب أن تكسر الهمزة؛ لأنّ كسر الهمزة واجب بعد القول الذي تقصده به الحكاية.

الاستنتاجات

1- الرواية عند ابن مالك أولى من الرأي.
2- ان أكثر اللغات ورودا لديه هي اللغة الحجازيّة واللغة التميميّة.
3- كان أكثر عمله وصفيا يعينه على تقعيد القاعدة النحويّة، وأحيانا يورد اللغة دون التعليق عليها.
4- تارة يتفق مع آراء النحاة، وتارة يختلف معهم داعما رأيه بشواهد من الشعر والنثر.
5- على الرغم من عدم اتّصال ابن مالك بلغات القبائل العربيّة الفصيحة، ونقله من كتب العلماء المتقدّمين عليه كسيبويه والفرّاء إلا انني وجدته يطلق الأحكام من حيث القوة والضعف والجودة والرداءة على تلك اللغات.
6- على الرغم من أن عصر التقعيد قد مضى قبل ابن مالك، إلا اننا لا نشك بدوره في تيسير النحو العربيّ ومصنّفاته شاهد على ذلك.
7- ان اللغات العربية القديمة في مصنّفاته بحاجة إلى دراسة واسعة، ولاسيما انّه لا يذكر من هم أصحاب تلك اللغات ويكتفي بقول: (على لغة)، أو(لغة العرب).

الهوامش

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية 187/1-188.
(2) سورة طه 63.
(3) ديوان شعر المتلمّس الضُبعي 34، وقد ورد البيت بلفظ (فأطرق) بدلا عن (وأطرق)، وبلفظ (يرى) بدلا عن (رأى)، وبلفظ (نابيه) بدل عن (ناباه).
(4) ينظر: شرح الأشموني 58/1.
(5) ديوان أبي النجم العجلي 450.
(6) ينظر: شرح ابن عقيل 51/1.
(7) البيت لهوبر الحارثي، ينظر: لسان العرب (صرع) 197/8، وقد ورد البيت بلفظ (طعنة) بدلا عن (ضربة)، وبلفظ (إذنيه) بدلا عن (إذناه).
(8) ينظر: شرح ابن عقيل 59/1.
(9) ديوان أبي النجم العجلي 449، وقد ورد البيت بلفظ(لريا) بدلا عن (لسلمى).
(10) ينظر: شرح الشواهد الشعريّة في أمات الكتب النحويّة 311/3.
(11) التذييل والتكميل 247/1.
(12) ينظر: كتاب النوادر في اللغة 259.
(13) ينظر: التذييل والتكميل 247/1-248.
(14) ينظر: المصدر نفسه 248/1، والآية من سورة طه 63.
(15) شرح الكافية الشافية 315/1.
(16) شرح التسهيل 241/1.
(17) شرح ابن عقيل 133/1.
(18) شرح المفصل 362/2.
(19) ينظر: شرح المفصل 346/5 وقد نسبه الشارح للأعشى ولم أجده في ديوانه، والبيت لأخي الكلحبة في خزانة الأدب394/1.
(20) شرح الكافية الشافية 436/1-437.
(21) الكتاب 30/1، والبيت في شرح ديوانه(ايليا الحاوي) 505/1.
(22) ينظر: شرح ابن عقيل 309/1.
(23) ينظر: شرح ابن عقيل 309/1.
(24) شرح الكافية الشافية 437/1، والبيت للمتنخل الهذلي، ينظر: ديوان الهذليين 92/2 .
(25) ينظر: المصدر نفسه 437/1-438، والبيت للفرزدق في شرح ديوانه (عبد الله الصاوي)863 .
(26) ينظر: شرح الأشموني 262/1.
(27) ينظر: المصدر نفسه 438/1، والمقاصد النحوية 134/2، وشرح المفصل 139/8، وخزانة الأدب 160/4، وهمع الهوامع 127/1.
(28) ينظر: المصدر نفسه 263/1.
(29) المصدر نفسه 439/1، وينظر: ديوان امرئ القيس 30.
(30) ينظر: المصدر نفسه 262/1
(31) سورة الاحقاف 33 .
(32) ينظر: شرح الكافية الشافية 534/1
(33) المصدر نفسه 536/1، والآية الأولى من سورة البقرة 2، والآية الثانية من سورة البقرة 32.
(34) ينظر: المصدر نفسه 537/1.
(35) المصدر نفسه 537/1-538
(36) سبك المنظوم وفك المختوم 66
(37) ينظر: المزهر (باب معرفة الردئ المذموم من اللغات) 223/1

(38) خزانة الأدب 465/11-466.

(39) سر صناعة الإعراب 423/2.

(40) ينظر: مغني اللبيب 71.

(41) ينظر: فصول في فقه اللغة 129-130.

(42) شرح الكافية الشافية 714/2-715.

(43) ينظر: المصدر نفسه 1390/3.

(44) ينظر: الكتاب 529/3.

(45) ينظر: شرح الاشموني 101/3.

(46) ينظر: الكتاب 529/3.

(47) ينظر: شرح التسهيل 10/1.

(48) ينظر: الخصائص 83/3، والآية من سورة الأحزاب 18.

(49) شرح المفصل 42/4.

(50) شرح الكافية للاستراباذي 72/2.

(51) ينظر: لهجة قريش 180.

(52) ينظر: التقعيد النحوي في الكتاب 145-146.

(53) ينظر: الكتاب 529/3، والخصائص 35/3.

(54) ينظر: املاء ما من به الرحمن 264/1.

(55) تفسير البحر المحيط 214/7.

(56) ينظر: الكتاب (الهامش) 529/3، والخصائص 35/3-36، والصاحبي128، وشرح المفصل 42/4.

(57) ينظر: شرح المفصل 42/4.

(58) املاء ما من به الرحمن 264/1-265.

(59) ينظر: شرح التسهيل 141/3.

(60) سورة النساء 2.

(61) سورة آل عمران 52.

(62) ينظر: معاني القرآن (الفرّاء) 218/1، وينظر: أمثال أبي عبيد 190 رقم 547، ومجمع الأمثال 277/1 رقم 1456.

(63) مجهول القائل.

(64) مجهول القائل.

(65) مجهول القائل.

(66) مجهول القائل.

(67) ينظر: معاني القرآن واعرابه 416/1.

(68) ينظر: التبيان في إعراب القرآن 264/1.

(69) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 59/2.

(70) ينظر: الجواهر الحسان 49/2.

(71) ينظر: الدر المصون 208/3.

(72) سورة يونس 35.

(73) ينظر: الخصائص 263/3، و دراسات لأسلوب القرآن الكريم 380/1.

(74) ينظر: اللباب في علوم الكتاب 259/5.

(75) ينظر: المصدر نفسه 259/5.

(76) ينظر: المصدر نفسه 259/5.

(77) ينظر: شرح التسهيل 140/1-141.

(78) سورة البقرة 258، وينظر: الإتحاف 162.

(79) سورة الكهف 39، وينظر: الإتحاف 290.

(80) سورة الكهف 38، وينظر: الإتحاف 290.

(81) ينظر: شرح التسهيل 141/1.

(82) ينظر: المصدر نفسه 141/1.

(83) المصدر نفسه 141/1.

(84) الكتاب 163/4-164.

(85) سورة الكهف 38.

(86) معاني القرآن (الفرّاء) 144/2.

(87) ينظر: لسان العرب (أنن) 38/13.

(88) حواشٍ على الضمائر :دراسة مقارنة 51.

(89) ينظر: شرح التسهيل 132/1.

(90) ينظر: المصدر نفسه 132/1، والآية الأولى من سورة الكهف 10، والآية الثانية من سورة الفتح 10، والآية الثالثة من سورة طه 10.

(91) ينظر: المصدر نفسه 132/1.

(92) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 164/2.

(93) ينظر: المصدر نفسه 164/2.

(94) ينظر: المصدر نفسه 164/2-165.

(95) ينظر: الكتاب 189/4-190.

(96) شرح التسهيل 95/2.

(97) البيت لإعرابي في سمط اللآلئ 681/2، وبلا نسبة في لسان العرب 460/13.

(98) ينظر: شرح الأشموني 378/1.

(99) شرح الشواهد الشعرية 229، ينسب لإعرابي صاد ضبا وأتى به إلى أهله.

(100) ينظر: شرح الأشموني 379/1.

(101) شعر هدبة الخشرم العذري حياته وشعره 30.

(102) ينظر: شرح الأشموني 379/1.

(103) شرح أبيات مغنى اللبيب 236/3.

(104) ينظر: شرح الأشموني 375/1.

(105) المصدر نفسه 107/8.

(106) ينظر: شرح الشواهد الشعرية 36/3.

(107) شعر الكميت 39/3.

(108) ينظر: شرح التسهيل 96/2.

(109) الكتاب 122/1-124.

(110) معاني القرآن وإعرابه (الزجاج) 151/1.

(111) لهجة بني سليم 134.

(112) ديوان امرؤ القيس 76.

(113) ديوان الحطيئة 73.

المصادر

- القرآن الكريم.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر: أحمد بن محمد البنا (ت1117ه)، تصح: علي محمد الضباع، دار الندوة- بيروت، د.ت.ط.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616ه)، دار الكتب العلمية- بيروت.
- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦ه) تحقيق: علي محمد البجاوي ، منشورات عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت. ط.
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل: أبو حيّان الأندلسيّ ت745ه، تحـ: د. حسن هنداويّ، دار كنوز اشبيلية للنّشر والتّوزيع- المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 2008م.
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل: أبو حيّان الأندلسيّ ت745ه، تحـ: د. حسن هنداويّ، دار كنوز اشبيلية للنّشر والتّوزيع- المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 2008م.
- تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسيّ (ت745ه)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1993م.
- التقعيد النحوي في كتابة سيبويه من خلال لغات القبائل العربية: عبد الجليل تركي، اطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، 1999م.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن: أبو زيد عبد الرحمن بن محمّد بن مخلوف الثعالبي (ت875ه)، تحقيق: الشيخ محمّد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1، 1418ه.
- حواش على الضمائر دراسة مقارنة (بحث): إسماعيل أحمد العمايرة، وحنان إسماعيل العمايرة، مجلّة الجامعة الإسلاميّة للعلوم الإنسانيّة، مج21، عدد1، 2013م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغداديّ، تحـ: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط4، 2000م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّيّ، تحـ: محمد علي النّجّار، المكتبة العلميّة- القاهرة، 1952م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف (السمين الحلبي) (ت756ه)، تحـ: أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم- دمشق، د.ت.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة (ت1404ه)، تصدير: محمود محمد شاكر، منشورات دار الحديث- القاهرة، د.ط.
- الدُّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت1331ه)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1999م.
- ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامه (ت130ه)، تحـ: محمّد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة- دمشق، 2006م.
- ديوان الحطيئة: حمدو طمّاس، دار المعرفة – بيروت، ط2، 2005م.
- ديوان الهذليين: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة، 1965م.
- ديوان امرئ القيس: تحـ: مصطفى عبد الشافيّ، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط5، 2004م.
- ديوان امرئ القيس: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة- بيروت، ط2، 2004م.
- ديوان شعر المتلمِّس الضُبعي رواية الأثرم وأبي عبيده عن الأصمعي، تحـ: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربيّة، معهد المخطوطات العربيّة، 19970م.
- سبك المنظوم وفكّ المختوم: أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ الجّيانيّ، تحـ: د. فاخر جبر مطر، مطبعة الرّفاه- بغداد، 2020م.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، تحـ: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط2، 1993م.

- سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي: أبو عبيد البكري الأوْبني، تحـ: عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1936م.
- شرح ابن عقيل: بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيلي ت769ه، محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، ط20، 1980م.
- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحـ: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث- دمشق، ط1، 1981م.
- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمّى (منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك)، تحـ: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ- بيروت، ط1، 1955م.
- شرح التسهيل: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني المعروف بـابن مالك ت672هـ، تحـ: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي مختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م.
- شرح الشواهد الشّعريّة في أمات الكتب النحوية (لأربعة آلاف شاهد شعريّ): محمّد بن محمّد حسن شُرّاب، مؤسّسة الرسالة- بيروت، ط1، 2007 م.
- شرح الكافية الشافية: محمّد بن عبد الله بن مالك ت672هـ، تحـ: عبد المنعم أحمد هريديّ، دار المأمون للتّراث، ط1 ، 1982م.
- شرح المفصّل للزمخشريّ: موفق الدّين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ ت643ه، تحـ: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2001م..
- شرح ديوان الفرزدق: ايليا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبنانيّ، ط1، 1983م.
- شرح ديوان الفرزدق: عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، د.ط.ت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدّين محمّد بن مالك ت672ه، تحـ: د. عدنان عبد الرحمن الدوريّ، مطبعة العانيّ- بغداد، 1977م.
- شعر الكميت ابن زيد الأسدي، جمع وتقديم: الدكتور داوود سلوم، مطبعة النعمان- النجف، 1969م.
- شعر هدبة الخشرم العذري حياته وشعره: يحيى الجبوري، دار القلم، 1986م
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1/ 1997م.
- فصول في فقه اللغة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط6، 1999م.
- كتاب الأمثال: الامام الحافظ أبي عبيده القاسم بن سلام (ت224ه)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث- دمشق، ط1، 1980.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني (ت643ه)، تحقيق: محمّد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع- المدينة المنورة، ط1، 2006م.
- كتاب النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاريّ، تحـ: محمّد عبد القادر أحمد، دار الشروق – بيروت، ط1، 1981م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحـ: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، 1988م.
- اللباب في علوم الكتاب: أبو الحفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت775ه)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1998م.
- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم ابن منظور الأفريقيّ المصري، دار صادر- بيروت.
- لهجة بني سليم: د. أحمد هاشم أحمد السامرائي، مجلة الجامعة الإسلامية- بغداد، السنة 13، العدد 16، 2005م.
- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت518ه)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، 1955م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه مجموعة من العلماء، مكتبة دار التراث- القاهرة، ط3، د.ت.
- معاني القرآن وإعرابه: الزّجّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ ت311ه، تحـ: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1988م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام (ت761ه)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط6، 1985م.
- المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الالفية (شرح الشواهد الكبرى): بدر الدين محمود بن احمد بن موسى

العيني، تحـ: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط1، 2005م.

- المؤتلف والمختلف: أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى (ت370ه)، تحـ: عبد الستار أحمد فرّاج، دار إحياء الكتب العربيّة- القاهرة، 1961م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدّين السيوطي ت911ه، تحـ: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة- بيروت، (د. ط)، 1992م.